



تساعد في تقليل حجم البطالة والفقر وذلك عن طريق دعم المشاريع التي تستهدف فئة الشباب الذين لا يملكون عمل ولديهم القدرة والرغبة فيه. **الكلمات المفتاحية:** الائتمان المصرفي، الائتمان النقدي، الائتمان التعهدي، معدل البطالة، معدل الفقر، متوسط نصيب الفرد

:Abstract

Bank credit plays a fundamental role in supporting economic activity and stimulating social development. This study in Iraq is particularly important for clarifying its impact on social indicators. The research aims to shed light on the analysis of the relationship between bank credit and certain social indicators in Iraq, to clarify the impact of expanding bank credit on unemployment and poverty rates, and per capita income.

The research relied on a descriptive research methodology using official bank data and social indicators. The results showed that increasing bank credit relatively boosted per capita income, while its impact on reducing unemployment and poverty was limited, influenced by economic and political factors.

The research concludes that the role of bank credit in Iraq is not limited to economic development, but extends to achieving important social goals. The research recommends supporting projects that contribute to reducing unemployment

العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المؤشرات الاجتماعية في العراق للمدة (2017 – 2023)

م. م امير حاكم الوائلي
جامعة وارث الانبياء / كلية الادارة والاقتصاد - كربلاء- العراق

Analysis of the relationship between bank credit and some social indicators (2023-2017) in Iraq for the period

Ameer Hakim Al-Waely
Warith Al-Anbiya University / College of Administration and Economics - Karbala - Iraq

ameer.h@uowa.edu.iq

الملخص:

يهدف البحث الى التركيز على تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المؤشرات الاجتماعية في العراق، لتوضيح الاثر من التوسع في الائتمان المصرفي على معدل البطالة والفقر ومتوسط نصيب الفرد. تكمن اهمية الائتمان المصرفي في الدور الرئيسي من خلال دعم النشاط الاقتصادي وتحفيز وتطوير التنمية الاجتماعية، اذ يلقي موضوع دراسته في العراق اهمية خاصة لتوضيح انعكاساته على المؤشرات الاجتماعية. اعتمد البحث على منهجية بحثية وصفية، باستخدام بيانات رسمية للبنوك والمؤشرات الاجتماعية، اذ اظهرت النتائج ان ارتفاع حجم الائتمان المصرفي طور بشكل نسبي متوسط نصيب الفرد بينما كان تأثيره محدود على الحد من البطالة والفقر متأثراً بالعوامل الاقتصادية والسياسية.

توصل البحث الى ان الائتمان المصرفي في العراق، لا يتحدد دوره على التنمية الاقتصادية فحسب، بل يمتد ليشمل تحقيق اهداف اجتماعية هامة، ويوصي البحث الى دعم المشاريع التي



2- هدف البحث:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على دراسة اثر التوسع في الائتمان المصرفي على مؤشرات مثل (معدل البطالة، معدل الفقر، متوسط نصيب الفرد)، وكذلك تحديد العوامل التي تؤثر على انشطة الائتمان المصرفي في تحسين المؤشرات الاجتماعية.

3- اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث لانه يسليط الضوء على علاقة حيوية و مترابطة بين قطاعين رئيسيين هما القطاع المصرفي والمجتمع في العراق، اذ لا تزال التنمية الاقتصادية والاجتماعية تواجه تحديات.

4- فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

هناك علاقة ارتباط ايجابية ومؤثرة بين توسع الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف في العراق وبين تحسن بعض المؤشرات الاجتماعية المختارة خلال المدة الزمنية المحددة (2017-2023).

5- اسلوب البحث:

استخدم الباحث الاسلوب التحليلي الوصفي لما اتيح من بيانات من الجهات ذات العلاقة، فضلاً عن الاستعانة بالكتب والمصادر والبحوث لباحثين آخرين.

6- الحدود الزمانية والمكانية:

تتمثل الحدود الزمانية من المدة 2017-2023 ، اما الحدود المكانية فيكون العراق.

المبحث الثاني- الجانب النظري

اولاً/ مفهوم الائتمان المصرفي

يعد الائتمان المصرفي جزء لا يتجزأ من الجهاز المصرفي والذي يعني مجموعة واسعة من المؤسسات المصرفية والقوانين والانظمة التي تتكون منها وتعمل في ظلها (ايات محمد، 2025: 964).

and poverty by focusing on projects targeting unemployed youth who have the ability and desire to work.

Keywords: bank credit, cash credit, mortgage credit, unemployment rate, poverty rate, per capita income

المقدمة:

للقطاع المصرفي اهمية كبيرة يوليها للاقتصاد الوطني عن طريق وظائفه التي يقوم بها والتي تساعد في تطوير وتحسين القطاعات المختلفة الاخرى (محمد و بشائر، 2024: 5)، اذ يعتبر القطاع المصرفي المحرك الاساسي لأي اقتصاد حديث، فهو لا يقتصر على كونه وسيط مالي بل يمتد تأثيره ليشمل مختلف جوانب الحياة الاجتماعية من خلال توفير الائتمان المصرفي في الدول النامية، يكتسب دور الائتمان المصرفي اهمية مضاعفة كأداة لتحقيق الاستقرار واعادة البناء، ورغم ان الدراسات الاقتصادية عادة ما تركز على تأثير الائتمان على النمو الاقتصادي ومؤشراته الكلية الا ان علاقة الائتمان المصرفي والمؤشرات الاجتماعية غالباً ما يتم تجاهلها.

المبحث الاول- منهجية البحث

1- مشكلة الدراسة:

يعتبر الائتمان المصرفي احد الادوات الاقتصادية الاساسية التي تستخدمها البنوك لتحقيق التنمية الاجتماعية، في العراق وعلى الرغم من الارتفاع الواضح في حجم الائتمان المصرفي في السنوات الاخيرة الا ان المؤشرات الاجتماعية (معدل البطالة، معدل الفقر، متوسط نصيب الفرد) لم تظهر تحسينات في جميع المناطق والفئات الاجتماعية، هذا التباين يطرح التساؤل (الى اي مدى يؤثر الائتمان المصرفي على بعض المؤشرات الاجتماعية).



الطالبة للائتمان، وان هذه العلاقة تتضمن عناصر اساسية تتمثل بالاتي: (حسين واخرون، 2024، 67)

- 1- الثقة التي يوليها المصرف للعملاء.
- 2- مبلغ الائتمان والذي يتمثل في قيمة وشكل التسهيلات الممنوحة للعملاء سواء كانت نقدية او غير نقدية.
- 3- العائد والذي يحصل عليه المصرف من العملاء او الجهة الطالبة للائتمان للتعويض عن الفترة الفاصلة بين تأريخ منح الائتمان الى العميل وتأريخ سداذه الى البنك وعن مخاطر عدم تسديد العميل في الوقة المحدد.

ثانياً/ اهمية الائتمان المصرفي

يلعب الائتمان المصرفي دوراً مهماً من خلال تأثيره على النشاط الاقتصادي اذ تكمن قدرته على توفير الاموال اللازمة لسد الاحتياجات الضرورية لممارسة الانشطة الاقتصادية اذ تتمحور هذه الاهمية بالاتي: (قبي، 2012: 7)

- 1- تشغيل الموارد العاطلة من خلال الاستفادة من الفائض النقدي واستثماره في الفرص الانتاجية.
- 2- توزيع الموارد النقدية على الانشطة الاقتصادية المختلفة وبما يحقق النمو الاقتصادي.
- 3- المساهمة في تحديد مستوى الدخل القومي النقدي.
- 4- زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد في المجتمع.
- 5- زيادة الادخار والحد من الاستهلاك.

ثالثاً/ انواع الائتمان المصرفي

يقسم الائتمان المصرفي من حيث طبيعته الائتمانية الى الاقسام الاتية: (محسن، 2020: 6)

هناك مفاهيم متعدد ومتنوعة للائتمان المصرفي مثل العديد من المفاهيم الاخرى في المجالات الاقتصادية والادارية والاجتماعية.

اذ يعرف الائتمان المصرفي بأنه " الثقة التي يعطيها البنك لزبونه في اتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض معين خلال فترة زمنية معينة، ويتم سداذه بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه" (ابو جبر، 2015: 9).

وُعرف ايضاً بأنه " الثقة المتبادلة بين البنك والزبون عند منح الائتمان خلال مدة محددة يتفق عليها الطرفان" (Acosta-González&Fernández, 2013: 65).

وكذلك يعبر عن الائتمان المصرفي بشكل عام بأنه عملية تزويد الافراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال على ان يتعهد المدين بدفع تلك الاموال وفوائدها دفعة واحدة او على اقساط في مواعيد محددة (حمزة و محمد، 2024: 4).

كذلك يعرف الائتمان المصرفي على انه درجة الثقة التي يوليها المصرف لشخص معين من خلال منحه مبلغاً معين من المال لتوظيفه في مجالات محددة على ان يتم تسديد المبلغ مع الفوائد المترتبة في موعد يتم الاتفاق عليه مسبقاً وغالباً ما يكون مضموناً بأصل حقيقي او مالي (محمد، 2021، 138).

مما سبق يمكن تعريف الائتمان المصرفي على انه قيام المصارف (الدائن) بإقراض الافراد او المنشآت او مؤسسات الاموال على اني يقوم (المدين) بتسديد هذه الاموال وفق شروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه (الفوائد).

يمكن الملاحظة من التعاريف السابقة للائتمان المصرفي على رغم الاختلاف في صياغتها انها تتشابه في المضمون والمحتوى على ان للائتمان المصرفي علاقة تعاقدية بين المصرف المانح للتعويض والعميل او الجهة



على العمل لأسباب جسدية ونفسية وعقلية أو الذين لا يرغبون في العمل. (Ahuja, 2019: P278).

يرافق انخفاض الناتج المحلي الاجمالي وتراجع الايرادات الحكومية ارتفاع معدلات البطالة مما يؤدي الى اعاققت خطط التنمية الاقتصادية بسبب الضغوط المالية (عبد الرحمن واخرون، 2025: 829).

كما ان للبطالة جوانب اجتماعية لا تقل أهمية عن الجوانب الاقتصادية، إذ ترتبط بعلاقة وثيقة مع ارتفاع معدلات الفقر وتزايد درجات عدم المساواة والتهميش الاجتماعي (حيدر واخرون، 2025: 222).

كذلك تمت الاشارة الى أن البطالة تعكس مدى قدرة الاقتصاد على استيعاب الأيدي العاملة بكفاءة (Johnson, 2017: 25).

أوضحت بعض الدراسات الى أن المجتمعات التي تشهد معدلات بطالة مرتفعة غالباً ما تواجه زيادة في معدلات الجريمة أو الاضطرابات السياسية، نتيجة الشعور بالإحباط وفقدان الفرص الاقتصادية (حسن وعلي، 2018: 103).

كما أن ارتفاع البطالة قد يُضعف ثقة المستثمرين في الاقتصاد الكلي، مما يؤدي إلى تقليص فرص التوسع في المشاريع الجديدة. وانطلاقاً من ذلك، تبرز أهمية دراسة البطالة في سياقها الاقتصادي والاجتماعي؛ فهي ليست مجرد رقم إحصائي يعكس حالة السوق، بل هي مؤشر مركب يؤثر على جودة الحياة والاستقرار المجتمعي (موفق و ارشد، 2025: 6).

2- معدل الفقر:

يعرف الفقر بأنه ظاهرة متعددة الجوانب اي انها (اقتصادية، اجتماعية، سياسية) ذات بعد إنساني تنمو في سياق مجتمعي وتاريخي، ويعبر عن مصطلح الفقر لغوياً على أنه الافتقار إلى

1- الائتمان النقدي: ويسمى بالتسهيلات الائتمانية المباشرة وهو الأكثر شيوعاً ضمن نشاطات المصارف، وتتمثل بتقديم المصارف مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان ليستخدمها في تمويل مشاريعه ضمن ضمانات محددة تصدرها ادارة المصرف، وتنقسم التسهيلات الائتمانية المباشرة الى:

- أ- القروض.
- ب- السلف.
- ت- عمليات الخصم (الكميالات المخصومة).
- ث- الجاري المدين (السحب على المكشوف).

2- الائتمان التعهدي: ويسمى بالتسهيلات الائتمانية غير المباشرة، إذ ان هذه التسهيلات لا تدفع للعميل بل تقدم اليه بطرق مختلفة، وفي حالة اخلال العميل بالتزامه تجاه المستفيد فإن هذه التسهيلات تشكل التزاماً فعلياً على المصرف بغض النظر عن قبول العميل او رفضه لعملية الدفع، وتنقسم التسهيلات الائتمانية غير المباشرة الى:

- أ- الاعتمادات المستندية.
- ب- خطابات الضمان (الكفالات المصرفية).
- ت- بطاقات الائتمان.

رابعاً/ بعض المؤشرات الاجتماعية 1- معدل البطالة:

تُعرف البطالة بشكل عام "بأنها الحالة التي يكون فيها الأفراد في سن العمل وقادرين عليه، ولكن لا يجدون فرصاً وظيفية مناسبة خلال فترة زمنية" (منظمة العمل الدولية، 2021: 17).

وتعرف ايضاً على انها الحالة التي فيها عدد كبير من الاشخاص الاصحاء في سن العمل والذين يرغبون في العمل ولكنهم لا يستطيعون العثور على فرص عمل بمستويات الاجور الحالية اذ يتم استبعاد الاشخاص غير القادرين



المتمثلة بالحد الأدنى الذي يختلف من دولة إلى أخرى حيث إن هذا الحد يتحقق وفقاً لطبقات المجتمع الذي يعيش فيه الفرد وبناء على هذا المفهوم فقد تضمن مكونين أساسيين وهما الحد الأدنى لمستوى المعيشة وايضاً يعتمد على المجتمع الذي يتم وصفه، وعليه يختلف مفهوم الفقر باختلاف المكان والازمان والبلدان (عادة وسامر، 2023: 432-433).

3- متوسط نصيب الفرد:

يعد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الدافعة للنمو الاقتصادي، كما أنه يعكس مدى تطور متوسط دخل الفرد، فضلاً عن ذلك أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعد من مكونات التنمية المستدامة (Al-Faraji&Hamad,2021: 214).

إذ يعد مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الدالة على مستوى الرفاه لأفراد المجتمع وهو يعبر عن مدى قدرة الفرد في شراء السلع والخدمات كما أنه يعد أحد أهم المقاييس المستخدمة في قياس مستوى التنمية الاقتصادية، ويتم تحديد نصيب الفرد من الناتج بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان، لكن لا تؤدي الزيادة الحقيقية للناتج المحلي (السلع والخدمات النهائية) إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل مع ضرورة توفر شروط أساسية أهمها أن معدل النمو في الناتج المحلي أكبر من معدل النمو السكاني، بالإضافة إلى أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية أي يعني أن الزيادة النقدية في متوسط نصيب الفرد لا تعني بالضرورة الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم) (Al-Basir, & Al-Shtewi (2023: 161-162).

شيء ما أي بمعنى الحاجة أو العوز، وقد اعتاد الناس بشكل دائم على استخدام مصطلح الفقر ليصفون من خلاله العوز المادي الذي يجعل الانسان مضطراً للعيش دون حد الكفاف (الحسيني، 2014: 231).

كذلك تمت الإشارة إلى الفقر على أنه مفهوم نسبي حيث يعبر عن ظاهرة اقتصادية واجتماعية معقدة ومتشابكة للغاية وتختلف من مجتمع إلى آخر ومن حقبة تاريخية إلى أخرى، كما وتختلف من حيث المدارس الفكرية والخلفية العلمية والثقافية والأخلاقية فضلاً عن اختلاف أدوات القياس، ويمكن التعبير عن الفقر على أنه عدم الحصول على الدخل الكافي الذي يتسم بكونه موسمي أو شهري، على مستوى الريف أو المدينة، وقد تتباين بعض مؤشراته محلياً بينما تتشابه مؤشراته الأخرى عالمياً. ومن الناحية الاقتصادية يعرف الفقر بأنه افتقار الانسان إلى الدخل الملائم والموارد الكافية التي تجعله يعيش في وضع اجتماعي مناسب لمستوى طبقات المجتمع الذي يعيش فيه، وإن هذه المستويات غير محددة بنسب معينة فهي تختلف من مكان إلى آخر، وإن هذا المفهوم شائع لتعريف الفقر وهو الذي يعتمد من خلاله على عيش الكفاف الذي يقوم بتقدير وتخمين مستوى الدخل الضروري ذلك المستوى الذي يجعل الفرد عنده قادر على الحصول على قدر بسيط وكافي من الحاجات الأساسية (العذارى و الدعيمي، 2010: 24).

وقد اشار تقرير البنك الدولي (World Bank) عام 2011 إلى تعريف واضح وشامل للفقر إذ نص على أن "الفقر هو عدم قدرة الفرد على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة" وبصيغة أخرى هو عدم قدرة الفرد الذي يعيش في مجتمع من المجتمعات وفي فترة زمنية معينة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية



(%) عام 2019 ليصل إلى (67.32) ترليون دينار في عام 2019 بعد أن كان (63.82) ترليون دينار في العام 2018. وإنَّ هذا الارتفاع قد حدث في الائتمان النقدي الذي ارتفع ليصل إلى (42.05) ترليون دينار في عام 2019 بعد أن كان (38.48) ترليون دينار عام 2018، أما فيما يخص الائتمان التعهدي فقد انخفض بشكل طفيف من (25.33) ترليون دينار عام 2018 ليصل إلى (25.26) ترليون دينار عام 2019، ويوضح الجدول (1) تراجعاً ملحوظاً للائتمان التعهدي المُقدَّم من المصارف لصالح الائتمان النقدي للمدة (2017-2019).

كذلك شهد الائتمان المقدم من المصارف للقطاع العام والخاص (الائتمان النقدي والائتمان التعهدي) ارتفاعاً بمعدل نمو يصل إلى (11.8%) عام 2020 ليصل إلى (75.26) ترليون دينار بعدما كان (67.32) ترليون دينار في عام 2019. وإنَّ هذا الارتفاع قد حدث في الائتمان النقدي الذي ارتفع ليصل إلى (49.81) ترليون دينار في عام 2020 بعد أن كان (42.05) ترليون دينار عام 2019، أما فيما يخص الائتمان التعهدي فقد ارتفع من (25.26) ترليون دينار في عام 2019 إلى (25.45) ترليون دينار عام 2020.

كذلك سجل الائتمان الكلي (الائتمان النقدي والائتمان التعهدي) ارتفاعاً بنسبة (7.1%) عام 2021 ليصل إلى (80.62) ترليون دينار بعدما كان (75.26) ترليون دينار في عام 2020. وهذا الارتفاع حدث في الائتمان النقدي الذي ارتفع ليصل إلى (52.97) ترليون دينار في عام 2021 بعد أن كان (49.81) ترليون دينار عام 2020، أما فيما يخص الائتمان التعهدي فقد ارتفع من (25.45) ترليون دينار عام 2020 ليصل إلى (27.64) في عام 2021.

إذ أن معرفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يمثل عاملاً أساسياً من عوامل التنمية المستدامة، والذي يتم التعبير عنه بمؤشر الدخل، إذ أن زيادة الدخل الحقيقي للفرد تعتبر تطوراً في المستوى المعيشي، والذي يرتبط بزيادة الاستهلاك من الخدمات والسلع وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع ورفاهية ويحدث عكس ذلك عندما ينخفض مستوى دخل الفرد فإنه يؤدي إلى انخفاض استهلاكه من الخدمات والسلع وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة والرفاهية للفرد ومن ثم انتقال بلدان العالم إلى عدة تصنيفات حسب دخل الفرد بالدول، فبلدان ذات الدخل المرتفع وبلدان متوسطة الدخل وبلدان منخفضة الدخل وتكون على حسب دخل الفرد، فمثلاً أن يكون متوسط منخفض يتراوح بين (10725-3466) دولار في السنة ومتوسط مرتفع يتراوح بين (876-3465) دولار في السنة، فضلاً عن أن أورد بأن دخل الفرد أكثر من (10725 دولار) يمثل البلدان ذات الدخل المرتفع (عمر و عماد، 2024: 1082).

المبحث الثالث- الجانب العملي

شهد الائتمان الكلي الذي تقدمه المصارف والمتمثل بالائتمان النقدي والائتمان التعهدي انخفاضاً بمعدل (2.7%) عام 2018، وإنَّ هذا الانخفاض قد حدث في الائتمان التعهدي الذي انخفض من (27.65) ترليون دينار في عام 2017 إلى (25.33) ترليون دينار عام 2018 وبذلك انخفض مجموع الائتمان الكلي من (65.60) ترليون دينار عام 2017 إلى (63.82) ترليون دينار عام 2018، أما فيما يخص الائتمان النقدي فقد ارتفع من (37.95) ترليون دينار عام 2017 إلى (38.48) ترليون دينار عام 2018. في حين سجل الائتمان المقدم من قبل المصارف للقطاعين العام والخاص (الائتمان النقدي والائتمان التعهدي) ارتفاعاً بنسبة (5.5)



2021 إلى (30.38) ترليون دينار في عام 2022 .

في حين سجل الائتمان الكلي المقدم من المصارف ارتفاعاً في عام 2023، إذ ارتفع من (90.96) ترليون دينار عراقي في عام 2022 إلى (95.65) ترليون دينار في عام 2023، بمعدل نمو بلغ (5.2%). وكانت الزيادة في الائتمان الكلي نتيجة ارتفاع إجمالي الائتمان النقدي من (60.58) ترليون دينار في عام 2022 إلى (69.25) ترليون دينار في عام 2023، على الجانب الآخر شهد إجمالي الائتمان التعهدي انخفاضاً من (30.38) ترليون دينار في عام 2022 إلى (26.40) ترليون دينار في عام 2023 كما موضح في الجدول رقم (1)

كذلك يمكن ملاحظة ارتفاع الائتمان الكلي في السنوات الأخيرة ارتفاعاً كبيراً نتيجة زيادة المبادرات التي أطلقها البنك المركزي لتمويل قطاعات مختلفة، وارتفع إجمالي الائتمان الكلي للقطاع المصرفي من (80.62) ترليون دينار عراقي لعام 2021 إلى (90.96) ترليون دينار وبمعدل نمو بلغ (12.8%) في عام 2022، وان النسبة الأكبر التي حصلت في زيادة الائتمان الكلي كانت نتيجة ارتفاع إجمالي الائتمان النقدي من (52.97) ترليون دينار لعام 2021 إلى (60.58) ترليون دينار في عام 2022 وبنسبة أكبر من الزيادة في إجمالي الائتمان التعهدي الذي ارتفع من (27.64) ترليون دينار عام

السنة	مجموع الائتمان الكلي (ترليون) (1)	معدل نمو الائتمان الكلي (%) (2)	الائتمان النقدي (ترليون) (3)	الائتمان التعهدي (ترليون) (4)	الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص (%) (5)	الائتمان النقدي المقدم للقطاع العام (%) (6)	عدد المشاريع المطبقة فعلياً (7)	معدل الفقر (%) (8)	معدل البطالة (%) (9)	متوسط نصيب الفرد (العملة المحلية) (10)
2017	65.60	-6.9	37.95	27.65	51.25	48.75	-	22.5	13.02	5,322,865
2018	63.82	-2.7	38.48	25.33	52.53	47.47	19,646	20	13.49	5221619
2019	67.32	5.5	42.05	25.26	50.04	49.96	21,940	27.28	14.1	5310701
2020	75.26	11.8	49.81	25.45	49.97	50.03	14,809	23	15.7	5016181
2021	80.62	7.1	52.97	27.64	55.84	44.16	21,988	26	16.17	4622221



2022

4731769 15.51 22.1 12,437 25.56 35.00 30.38 60.58 12.8 90.96

2023

4816868 15.44 22 13,221 29.70 39.55 26.40 69.25 5.2 95.65

جدول (1) تطور الائتمان المصرفي المقدم الى القطاعين الخاص والعام وعلاقته بالمؤشرات الاجتماعية

ينعكس على المشاريع المطبقة فعلياً في عام 2018 اذ بلغ عدد المشاريع المطبقة فعلياً (19,646) مشروعاً.

في حين تراجع نصيب القطاع الخاص من الائتمان النقدي من (52.53%) عام 2018 إلى (50.04%) عام 2019 في حين ارتفع نصيب القطاع العام من الائتمان النقدي من (47.47%) عام 2018 إلى (49.96%) عام 2019 إذ انخفض الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة والذي يمول من المصارف الحكومية حصراً، في حين ارتفع الائتمان النقدي الممنوح للحكومة المركزية وبمعدل وهذا الارتفاع يعكس الاستمرار في الاتجاه التوسعي للنفقات العامة بعد سنوات الأزمة الاقتصادية والأمنية التي مر بها العراق وبالتالي زيادة عدد المشاريع المطبقة فعلياً اذ بلغت (21,940) مشروعاً في عام 2019 بعد ما كان عدد المشاريع (19,646) مشروعاً في عام 2018.

فيما تراجع نصيب الائتمان النقدي للقطاع الخاص من (50.04%) عام 2019 إلى (49.97%) عام 2020 في حين ارتفع نصيب الائتمان المقدم للقطاع العام من (49.96%) عام 2019 إلى (50.03%) عام 2020 وذلك بسبب ارتفاع الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة بصورة

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر:

- العمود (1، 2، 3، 4، 5، 6) البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي للأعوام (2018 - 2023).
- العمود (7) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة التخطيط والدراسات، التحليل الاحصائي السنوي للأعوام (2021 - 2023).
- العمود (8) وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات متفرقة.
- العمود (9، 10) بيانات موقع البنك الدولي.

من الجدول اعلاه نلاحظ حدوث تطور واضح في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والعام، اذ ارتفع نصيب القطاع الخاص من الائتمان النقدي من (51.25%) عام 2017 إلى (52.53%) عام 2018 في حين انخفض نصيب القطاع العام من الائتمان النقدي من (48.75%) عام 2017 إلى (47.47%) عام 2018 وهذا الارتفاع في الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص



2022 الى (29.70) في عام 2023 اما في ما يخص الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص فقد ارتفع من (35.00) ترليون في عام 2022 الى (39.55) ترليون دينار في عام 2023 ويرجع سبب هذا الارتفاع في الائتمان النقدي للقطاعين العام والخاص الى زيادة اجمالي الائتمان النقدي الممنوح للحكومة المركزية وفي نفس السياق انخفض حجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة في عام 2023، يظهر هذا النمو الاستمرار في نمو الفجوة بين نسبة الائتمان النقدي الخاص ونسبة الائتمان النقدي العام لصالح الائتمان النقدي الخاص وهذا مؤشر يدل على انخفاض اثر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان النقدي، وبالتالي وبسبب هذا الارتفاع في الائتمان النقدي الممنوح للقطاعين العام والخاص فإن عدد المشاريع المطبقة فعلياً ارتفع ايضاً من (12,437) في عام 2022 ليصل الى (13,221) في عام 2023.

أما فيما يخص بعض المؤشرات الاجتماعية فنلاحظ من الجدول أعلاه أنّ معدل البطالة يستمر بالتذبذب بين ارتفاع وانخفاض حتى وصل وسجل أعلى مستوى للبطالة في عام 2021 اذ بلغ معدل البطالة (16.17%)، وكان أدنى مستوى للبطالة كان في عام 2017 ابلغ (13.02%) وبقي متذبذباً بين هذين المستويين، أما فيما يخص معدل الفقر فقد سجل أعلى مستوى للفقر في عام 2019 اذ بلغ (27.28%)، وسجل أدنى مستوى للفقر في عام 2018 اذ بلغ ما يقارب (20.00%)، وفيما يخص متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد سجل أعلى مستوى لها في عام 2017، اذ بلغ حوالي (5,322,865) دينار عراقي، وكانت

طفيفة وكذلك ارتفاع الائتمان النقدي الممنوح للحكومة المركزية، ويتبين الاستمرار في نمو الفجوة بين نسبة الائتمان النقدي الخاص ونسبة الائتمان النقدي العام لصالح الاول، وهذا مؤشر جيد يدل على ارتفاع مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان النقدي، وعليه نلاحظ الانخفاض الواضح في عدد المشاريع المطبقة فعلياً اذ اصبح عدد المشاريع في عام 2020 حوالي (14,809) مشروعاً بعد ما كان حوالي (21,940) مشروعاً في عام 2019 وذلك بسبب التراجع الواضح في نصيب الائتمان النقدي الموجه للقطاع الخاص.

اما بخصوص نصيب الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص في عام 2020 فقد ارتفع من (49.97%) ليصل الى (55.84%) في عام 2021 في حين انخفض نصيب الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام من (50.03%) في عام 2020 الى (44.16%) في عام 2021، ويتبين الاستمرار في نمو الفجوة بين نسبة الائتمان النقدي الخاص ونسبة الائتمان النقدي العام لصالح الائتمان النقدي الخاص وهذا مؤشر يدل على انخفاض اثر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان النقدي وبالتالي فإن عدد المشاريع المطبقة فعلياً قد ارتفع ارتفاع كبير من (14,809) مشروع عام 2020 ليصبح حوالي (21,988) في عام 2021 وذلك بسبب الزيادة الواضحة في الائتمان الموجه للقطاع الخاص.

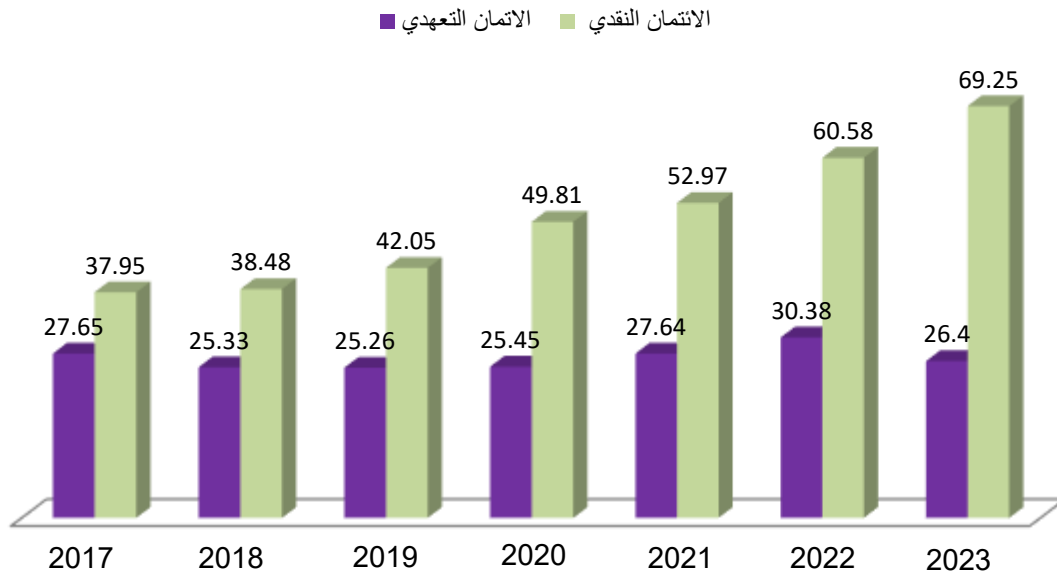
كما لوحظ ان اجمالي الائتمان النقدي الممنوح للقطاعين العام والخاص كان اكبر من حجم الائتمان التعهدي الممنوح لهما، اذ ارتفع حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام من (25.56) ترليون دينار في عام



يلاحظ بأن هناك علاقة معنوية بين حجم الائتمان النقدي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أي كلما زاد الائتمان النقدي زاد متوسط نصيب الفرد، وكذلك بأن هناك علاقة غير مباشرة بين حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاعين العام والخاص ومؤشرات العدالة الاجتماعية لمعالجة البطالة وبالتالي خلق فرص عمل جديدة، إذ إن عند زيادة حجم الائتمان الذي كان له أثر على زيادة متوسط نصيب الفرد، إذ إن عند زيادة متوسط نصيب الفرد تؤدي إلى انخفاض حجم الفقر، ومن ثم تكون هناك علاقة غير مباشرة بين حجم الائتمان والفقر عن طريق متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

أدنى مستوى في عام 2021، إذ بلغ حوالي (4,622,221) دينار عراقي، ان ما يلاحظ من الجدول أعلاه، مع قيام المصارف بزيادة حجم الائتمان، إلا أنها لم يكن لها أثر إيجابي على مستوى البطالة، إذ كان هناك ارتفاع مستمر في معدل البطالة مع قيام المصارف بمنح ائتمانات كان يفترض منها دعم المشاريع التي تساهم في تقليل حجم البطالة، ولم يكن لهذا الائتمان أثر إيجابي على معدل الفقر أيضاً، إذ لم يساهم الائتمان الممنوح من المصارف التجارية بتقليل مستوى الفقر، ولتحليل العلاقة بين الائتمان الممنوح من قبل المصارف الى القطاعين الخاص والعام وبين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات العدالة الاجتماعية،

الائتمان النقدي والتعهدي للمصارف التجارية للمدة 2017-2023



يعتبر الائتمان النقدي من اهم الاساليب التي تعتمد عليها المصارف في دعم النشاط الاقتصادي وتنشيط النمو في كل القطاعات.

الشكل من عمل الباحث
بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)
التوزيع القطاعي للائتمان النقدي



شهد العراق بعد عام 2003 تحولات اقتصادية كبيرة كان لها اثر بشكل مباشر على توجهات الإقراض المصرفي، مع الأخذ بنظر الاعتبار تحديات الأمن والاستقرار، وتذبذب أسعار النفط، وضعف التنويع الاقتصادي، ولهذا السبب يجب دراسة الكيفية التي يتم بها توزيع الائتمان النقدي بين القطاعات المختلفة، وكما موضح في الجدول

إذ لا يتحدد دوره على توفير السيولة فقط، بل يشمل توجيه الموارد نحو القطاعات المهمة والحيوية التي تساهم في توفير فرص عمل وتشغيل جزء مهم من المجتمع وبالتالي الحد من معدلات البطالة وخفض معدلات الفقر، وفي العراق يعد التوزيع القطاعي للائتمان النقدي مؤشر بالغ الأهمية على مدى كفاءة وجودة السياسة الائتمانية في دعم القطاعات الإنتاجية مقارنة بالقطاعات الاستهلاكية والخدمية.

الجدول (2) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي بحسب نوع القطاع للمدة (2017-2023)
(نسبة مئوية)

السنة	الزراعة والصيد	التعدين	الصناعة التحويلية	الماء، الكهرباء والغاز	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل، التخزين والمواصلات	التمويل والتأمين	خدمات المجتمع	العالم الخارجي	التشييد والبناء
2017	4.59	0	4.56	6.04	16.07	6.96	2.76	38.19	0	20.78
2018	5.10	0.23	4.64	5.20	15.51	4.99	3.00	35.89	0.10	25.34
2019	5.2	0	5.6	3.6	18	4.9	2.00	36.9	0	23.8
2020	4.2	0.02	2.8	0.8	42.7	3.2	11.2	14.8	0.03	20.2
2021	3.98	0	4.46	2.47	19.22	3.24	9.68	35.87	0.02	21.06
2022	3.52	0.01	5.25	6.91	16.11	2.72	0.88	40.9	0.02	23.68

21.25	0.13	44.5	1.44	2.11	18.89	4.51	4.09	0.09	2.98	2023
-------	------	------	------	------	-------	------	------	------	------	------

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي للأعوام (2021-2023).

اما في عام 2020 فقد سيطر قطاع التجارة والمطاعم والفنادق على النسبة الاكبر من اجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف اذ بلغت نسبته (42.7 %) بعدما كانت نسبته (18 %) في عام 2019، ويليه قطاع البناء والتشييد بنسبة (20.2 %) في عام 2020 بعدما كانت نسبته (23.8 %) في عام 2019، فيما ارتفعت نسبة الائتمان النقدي الممنوح الى قطاع التمويل والتأمين ليصل الى (11.2 %) في عام 2020 بعدما كان (2 %) في عام 2019، ام القطاعات الاخرى فقد حصلت على نسبة اقل من اجمالي الائتمان الممنوح، وهذا يشير الى ان المصارف العراقية تعتمد كثيراً على منح القروض التجارية والبناء والتشييد.

اما في عام 2021 فقد عاد قطاع خدمات المجتمع ليسيطر على الائتمان النقدي الممنوح من المصارف ليرتفع الى (35.87 %) بعدما كان (14.8 %) في عام 2020، ويليه قطاع البناء والتشييد بنسبة (21.06 %) في عام 2021 بعد ما كانت نسبته (20.2 %) في عام 2020، في حين انخفضت نسبة الائتمان النقدي الممنوح الى قطاع التجارة والمطاعم والفنادق لتصل (19.22 %) في عام 2021 بعدما كانت نسبته (42.7 %) في عام 2020، اما القطاعات الاخرى فقد حصلت على نسبة اقل من اجمالي الائتمان الممنوح.

في عام 2023 استحوذ قطاع خدمات المجتمع على النسبة الاكبر من الائتمان النقدي الممنوح من المصارف العراقية اذ بلغت نسبته (44.5 %) بعد ما كانت نسبته (40.9 %) في عام 2022، ويليه قطاع البناء

نلاحظ من الجدول اعلاه ان قطاع خدمات المجتمع قد احتل النسبة الاكبر من اجمالي الائتمان النقدي الذي تمنحه المصارف على الرغم من انخفاض هذه النسبة من (38.19 %) عام 2017 الى (35.9 %) عام 2018، ويليه قطاع خدمات المجتمع ككل من قطاع التشييد والبناء بنسبة (25.34 %) في عام 2018 مرتفعة عن عام 2017 بنسبة بلغت فيه (20.78 %)، وفي ما يخص قطاع التجارة والمطاعم والفنادق فقد كانت نسبته (15.51 %) في عام 2018 بعد ما كانت النسبة (16.07 %) في عام 2017 ام القطاعات الاخرى مثل قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة والصيد وغيرها فقد حصلت على نسب اقل من اجمالي الائتمان الممنوح، وهذا يشير الى ان المصارف العراقية تعتمد كثيراً على منح القروض التجارية والبناء والتشييد نظراً للضمانات التي تستطيع هذه القطاعات ان توفرها مقارنةً بالقطاعات الاخرى.

في عام 2019 ارتفعت نسبة قطاع خدمات المجتمع من (36.9 %) بعدما كانت (35.89 %) في عام 2018، وفي ما يخص قطاع البناء والتشييد فقد انخفضت نسبته الى (23.8 %) في عام 2019 بعدما كانت نسبته (25.34 %) في عام 2018، وبالنسبة للائتمان المصرفي الممنوح الى قطاع التجارة والمطاعم والفنادق فقد ارتفعت لتصل الى (18 %) في عام 2019 بعدما كانت نسبته (15.51 %) في عام 2018، اما القطاعات الاخرى فقد حصلت على نسبة اقل من اجمالي الائتمان الممنوح من المصارف.



- 2- ان العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المؤشرات الاجتماعية كانت واضحة كثيراً في السنوات التي شهدت استقرار نسبي في الاقتصاد في العراق، مما يدل على ان الازمات الاقتصادية والسياسية تقلل من نشاط القروض في القدرة على تحقيق اهداف التنمية الاجتماعية
- 3- ارتفاع معدلات البطالة غالباً ما تواجه زيادة في معدلات الجريمة او الاضطرابات السياسية نتيجة الشعور بالاحباط وفقدان الفرص الاقتصادية.
- 4- على الرغم من قيام المصارف في العراق بزيادة حجم الائتمان المصرفي الا انه لم يكن لها اثر ايجابي على مستوى البطالة والفقر.
- 5- يعتبر الائتمان النقدي من اهم الاساليب التي تعتمد عليها المصارف في دعم النشاط الاقتصادي وتنشيط النمو في كل القطاعات في العراق.
- 6- ان الائتمان المصرفي ساعد بشكل جزئي في الحد من الفجوات الاقتصادية بين طبقات المجتمع المتنوعة اذ انه لم يكن كافياً لمعالجة الاختلافات الكبيرة بين شرائح المجتمع المختلفة.

والتشييد فقد انخفضت نسبته من الائتمان النقدي الممنوح من (23.68%) في عام 2022 الى (21.25%) في عام 2023، فضلاً عن ارتفاع نسبة الائتمان النقدي الممنوح الى قطاع التجارة والمطاعم والفنادق من (16.11%) في عام 2022 الى (18.89%) في عام 2023، والتالي فإن من اهم القطاعات التي تحتاج على ايدي عاملة وبكثرة هي القطاعات الزراعية والصناعية التي لم تلقى الاهتمام المطلوب من حيث توزيع الائتمان المصرفي وهذا بطبيعة الحال ينعكس سلباً على توفر فرص عمل بشكل كبير، كذلك تسهم هذه القطاعات التي لم تلقى الاهتمام المطلوب من الائتمان النقدي الممنوح من المصارف العراقية في الحد من الفقر، اما من ناحية القطاعات التي تزيد من متوسط نصيب الفرد فإن قطاع الماء والكهرباء والغاز وقطاع الصناعة التحويلية يأتي في مقدمة القطاعات.

الاستنتاجات

- 1- يلعب الائتمان المصرفي دوراً مهماً من خلال تأثيره على النشاط الاقتصادي، اذ تكمن قدرته على توفير الاموال اللازمة لسد الاحتياجات الضرورية لممارسة الانشطة الاقتصادية.

التوصيات



التجارية، مجلة وارث العلمية، المجلد 7، العدد خاص، 2025.

2- محمد مجيد الحمداني، بشائر علي محسن، دور المصارف الخضراء في تعزيز التميز المعرفي للمؤسسات المصرفية دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في مصارف العراقي للتجارة في محافظتي كربلاء المقدسة وبغداد، مجلة وارث العلمية، المجلد 6، العدد خاص، 2024.

3- ابو جبر، امل اسماعيل حسن، دور المعلومات الائتمانية التي توفرها سلطة النقد الفلسطينية في نجاعة التسهيلات المصرفية من وجهة نظر الادارات العليا للمصارف، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2015.

4- حمزة عبد الزهرة حمزة و محمد حسين كاظم، دور الائتمان المصرفي في الانفاق الاستثماري للمدة 2004-2022 الاقتصاد العراقي حالة دراسية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد 16، العدد 3، 2024.

5- محمد منال جابر، الائتمان المصرفي، والاستثمار الخاص في مصر: دراسة قياسية للفترة (1991-2019)، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد 1، 2021.

6- حسين محمد علي كشكول، محمد مجيد الحمداني، فهد مغيش الشمري، غازي فيصل محمد علي، دور الرقمنة والتحول الرقمي في تعزيز الابتكار الاداري داخل القطاع المصرفي: تحليل تأثيرات التطور الرقمي على الاداء الاداري دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، 2024.

1- يجب توجيه برامج ائتمانية الى فئات المجتمع الاكثر حاجة، مع المساهمة في تقديم الاستشارات المهمة في ما يخص التمويل وكيفية الاستفادة منه.

2- يجب المساهمة في تصميم برامج تمويلية تشجع قيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالخصوص المشاريع التي تقدم فرص عمل وتساعد على تحسين المعيشة.

3- ينبغي ان تشمل البرامج التمويلية المناطق الريفية والاقاليم ذات النمو المنخفض، للمساعدة على الحد من التفاوتات بين مناطق الدولة والتوزيع العادل للفوائد الاقتصادية والاجتماعية.

4- الاعلان عن القروض الممنوحة والغرض منها لكي يساعد على تقييم الاثر الذي يقدّمه الائتمان المصرفي وبالتالي يرفع من نشاط البرامج التمويلية الموجهة نحو التنمية الاجتماعية.

5- للحصول على اكبر فائدة من الائتمان المصرفي الممنوح، يجب ان تكون السياسات المصرفية متكاملة مع الخطط الاقتصادية والاجتماعية، لضمان ان التمويل ينعكس بشكل حقيقي وايجابي على التنمية البشرية.

6- عند قيام المصارف العراقية بمنح ائتمانات مصرفية يجب عليها دعم المشاريع التي تساهم في تقليل حجم البطالة والفقر، وذلك من خلال المشاريع التي تستهدف فئة الشباب الذين لا يملكون عمل ولديهم القدرة والرغبة فيه.

المصادر

1- ايات محمد نجم، تأثير مخاطر الائتمان والسيولة التشغيلية في ربحية المصارف



15- احمد خليل الحسيني، الفقر والدولة، مطبعة الدار العربية، بابل، 2014.

16- عنان داوود العذارى و عدي زوير الدعيمي، قياس ظاهرة الفقر في الوطن العربي، دار جريز للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2010.

17- غادة اسماعيل التميمي و سامر محمد الالوسي، قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على معدل الفقر في العراق باستخدام مؤشر سرعة التكيف للمدة (1998-2020)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 62، 2023.

18- عمر نزار الخليلي و عماد عبد العزيز، التنمية المستدامة وتأثيرها على معدل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في القطاع الزراعي العراقي (2000-2022)، بحث مستل، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 7، العدد 1، الجزء 2، 2024.

19- Acosta-González & Fernandez-Rodríguez, Forecasting Financial Failure of Firms via Genetic Algorithms. computational economics F. (2013).

20- Ahuja, H. L, Macroeconomics-Theory and Policy, S. Chand Publishing, Twentieth Edition, New Delhi, (2019).

21- Johnson, M. Unemployment and the Social Structure. Cambridge University Press, (2017).

22- Al-Faraji, Amer Badr Ahmed and Hamad, Mukhif Jassim. 2021. Analysis and measurement of the impact of the average per capita

7- ربيحة قبي، الائتمان المصرفي واثره على الاستثمار الخاص في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2012.

8- محسن ابراهيم احمد، تحليل وتقويم الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2010-2018)، المجلة العلمية لجامعة جيهان، المجلد 4، العدد 2، 2020.

9- منظمة العمل الدولية، اتجاهات عالمية في التوظيف والبطالة، جنيف، 2021.

10- البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، واشنطن، 2022.

11- عبد الرحمن علي حسن وايات قيس محمد علي و احمد فلاح حسن الصافي، الادوات المستحدثة للسياسة النقدية واثرها في بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة 2004-2023 الاقتصاد العراقي حالة دراسية، مجلة وارث العلمية، المجلد 7، العدد خاص، 2025.

12- حيدر عادل احمد و زهراء علي جعفر و فواز فائق صليبي، تحليل العلاقة بين الحسابات القومية الخضراء وبعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية للمدة (2004-2021)، مجلة وارث العلمية، المجلد 7، العدد 23، 2025.

13- موفق محمد القصاب و ارشد طه عثمان، اثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية في معدل البطالة دراسة تطبيقية على دول مختارة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، عدد خاص، 2025.

14- حسن وعلي، اثار البطالة على الجريمة في المجتمعات النامية، مجلة الدراسات الجنائية والحقوقية، 2018.



share of GDP on the human development index in Iraq for the period (2004-2019), Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, College of Administration and Economics, Tikrit University, 2021, Volume 17, Issue 55, Part 3.

- 23- Al-Shtewi, Osama Al-Basheer and Al-Basir, Anwar Abdul Karim. The impact of government spending on the per capita share of GDP in Libya: An econometric study, African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences, Volume 2, Issue, 2023.